الهيئة الاتحادية
للتنافسية والإحصاء
FEDERAL COMPETITIVENESS
AND STATISTICS AUTHORITY

United Arab Emirates

الإطار الوطني لجودة البيانات الإحصائية (NFSDQ)

سلسلة الأدلة المعيارية

إصدار رقم 18 | 2017

Federal Authority | هيئة اتحادية

إطار عمل فني

تنشر الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء أطر وأدلة عمل فنية حسب الأدلة التالية: "نشر البيانات الإحصائية" و "ميثاق الممارسات الفضلى لإعداد الإحصاءات الرسمية في دولة الإمارات العربية المتحدة"

الهيئة الاتحادية
للتنافسية والإحصاء
FEDERAL COMPETITIVENESS
AND STATISTICS AUTHORITY

الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء (FCSA) هي هيئة حكومية اتحادية تابعة لمجلس الوزراء في دولة الإمارات، تأسّست بموجب المرسوم الرئاسي رقم 6 لعام 2015، وتتجسد مهمة الهيئة في تقوية وتعزيز البيانات الوطنية والقدرات التنافسية لدولة الإمارات العربية المتحدة. وتُعد الهيئة واحدة من المصادر الحكومية الرسمية للإحصاءات الوطنية، وأيضاً إحدى الجهات الحكومية المختصة بالأمور التي تتعلق بالتنافسية الوطنية، وتهدف الهيئة إلى الارتقاء بأداء القدرة التنافسية العالمية في دولة الإمارات العربية المتحدة من خلال العمل مع الجهات المعنية على تحديد التحسينات والسياسات في مختلف القطاعات، ووضعها موضع التنفيذ.

الرؤية
المعرفة من أجل الازدهار.

© ذو القعدة، 1439 هـ، أغسطس، 2017 م
جميع الحقوق محفوظة

في حالة الاقتباس يرجى الإشارة إلى المطبوعة كالتالي:
الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء
إطار عمل فني - الإطار الوطني لجودة البيانات الإحصائية

جميع المراسلات توجه إلى:
الهيئة الاتحادية للتنافسية والاحصاء - إدارة الاتصال الحكومي
صندوق البريد 127000 دبي – دولة الإمارات العربية المتحدة

الهاتف: 0000 608 4 971+
الفاكس: 3535 327 4 971+
البريد الالكتروني: info@fcsa.gov.ae
الموقع الالكتروني: www.fcsa.gov.ae

@FCSAUAE

المحتويات

تقديم **5**

المقدمة **6**

مفهوم الجودة الإحصائية **7**

الأهداف **7**

النظام الإحصائي الوطني **8**

استخدامات الإطار **8**

مكونات إطار جودة البيانات الوطني **9**

1. إدارة النظام الإحصائي **10**
1.1 تنسيق عمل النظام الإحصائي وحوكمته 11
1.2 إدارة العلاقة مع الشركاء الاستراتيجيين 11
1.3 إدارة المعايير الإحصائية 11

2. إدارة الترتيبات المؤسسية الداعمة للجودة **12**
2.1 الاستقلالية المهنية والموضوعية 13
2.3 ضمان سرية البيانات 13
2.2 ضمان الشفافية 13
2.4 ضمان الالتزام بالجودة 14
2.5 ملاءمة الموارد وكفايتها 14

3. إدارة العمليات الإحصائية **15**
3.1 وضوح المنهجيات وسلامتها 16
3.2 فعالية تكلفة البرنامج الإحصائي 16
3.3 خفض عبء الاستجابة 16

4. إدارة جودة المخرجات الإحصائية **17**
4.1 ضمان الملاءمة 18
4.2 ضمان الدقة والموثوقية 18
4.3 ضمان الاتساق والترابط والقابلية للمقارنة 18
4.5 ضمان الحداثة والوقتية 19
4.4 ضمان الإتاحة وإمكانية الوصول والوضوح 19

المراجع **20**

فريق العمل **21**

تقديم

تسعى الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء وبالتنسيق مع مراكز الإحصاء المحلية ومختلف الجهات الحكومية في الدولة، إلى توفير إحصاءات دقيقة وموثوقة حول الأوضاع والظروف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية لمتخذي القرار وراسمي السياسات والجمهور ووسائل الإعلام ومجتمع الأعمال والباحثين والمجتمع الدولي.

ولهذا تحرص الهيئة وبشكل دوري على نشر الثقافة والوعي بما يخص التشريعات والقوانين واللوائح التي تدعم تطوير النظام الإحصائي الوطني في الدولة وتماشياً مع الممارسات الإحصائية المعتمدة عالمياً. وذلك لضمان مطابقتها وموائمتها لأفضل المعايير الدولية المعتمدة، واتباع أعلى معايير الجودة في ممارسة العمل الإحصائي. فنحن نطمح ومن خلال مشاركة المعرفة والتجربة والخبرات المكتسبة، إلى توحيد المفاهيم الاحصائية ومعاييرها وعناصرها عبر كافة شركائنا في الدولة.

ومن هذا المنطلق، نضع بين أيديكم "الإطار الوطني لجودة البيانات الإحصائية " والذي أعده لكم نخبة من خبراء المنهجيات والجودة الإحصائية في الدولة.

يهدف هذا الإطار إلى تعزيز وتطوير وإدارة جودة العملية الإحصائية الرسمية المعتمدة في النظام الإحصائي الوطني لتوفير الإحصاءات الدقيقة لصانعي القرار وراسمي السياسات العامة ولكافة المستخدمين. كما يرتكز أيضاً على أبرز الأدلة والاطر الدولية والإقليمية الخاصة بجودة البيانات الإحصائية.

أشكر فريق العمل الذي عمل دون كلل لإصدار هذه المادة المعرفية القيمة التي تتماشى مع نموذج وقواعد ومنهجيات العمل المؤسسي الموصي بها دولياً، والمرتكز على التحسين المستمر للأداء بما يتوافق مع تحقيق الأجندة الوطنية ورؤية الامارات 2021.

أتمنى أن ينال هذا الدليل على رضاكم وأن يعود عليكم بما فيه المنفعة لتحقيق غاياتنا وإنجاح مؤسساتنا ووطننا الذي لا يستحق إلا الأفضل.

والله ولي التوفيق

عبد الله ناصر لوتاه
المدير العام

المقدمة

تشير التوصيات الدولية في العمل الإحصائي الرسمي وأفضل الممارسات في بناء الأنظمة الاحصائية إلى أهمية وجود إطار عام لجودة البيانات الإحصائية لتحديد معايير الجودة الرئيسية ومحاورها وأهدافها والتي تسعى مراكز الإحصاء الوطنية لتطبيقها. ويأتي إعداد إطار جودة البيانات الإحصائية الوطني في سياق نموذج العمل المؤسسي الموصى به والمرتكز على التحسين المستمر للأداء حيث تلتزم الجهات الإحصائية في الدولة بالتخطيط للمشاريع والأنشطة الإحصائية وتحديد خطة العمليات والأساليب الإحصائية لتنفيذ المسوح والتعدادات الإحصائية واستخدام بيانات السجلات الإدارية الاستخدام الامثل. ويتم رصد ومراقبة جودة المنتجات من خلال ضمان أداء العمليات التي تضمن إنتاج بيانات إحصائية ذات مستوى مناسب قبل الاستخدام. وأخيراً، يتم الاستفادة من النتائج ورصد فرص التحسين للإرشاد والتطبيق بشكل مستمر على المسوح والتعدادات الإحصائية واستخدام بيانات السجلات الإدارية لضمان فعاليتها وملاءمتها ضمن العمل المؤسسي، والهدف الأساسي هو زيادة مصداقية المنتج الإحصائي وكسب ثقة مستخدمي البيانات على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي.

يستند هذا الإطار إلى العديد من المراجع المعتمدة والمعروفة محلياً ودولياً ومن أبرز هذه المراجع:

- وثيقة المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية الصادرة عن الامم المتحدة 1994 والتي تم تحديث مقدمتها وإصدارها في عام 2014.
- إطار جودة البيانات الصادر عن صندوق النقد الدولي عام 2003

- وثيقة مبادئ الممارسات الإحصائية لمركز الإحصاء الخليجي الصادر في عام 2016.
- مسودة الإطار الوطني العام لجودة البيانات المعدة من قبل فريق خبراء الجودة عام 2012
- تشغيل الوكالات الإحصائية 2004 الصادر عن الأمم المتحدة

مفهوم الجودة الإحصائية

بالرغم من عدم وجود تعريف موحد ومتفق عليه لجودة البيانات من الناحية الإحصائية إلا أن المتتبع لمفاهيم وتعاريف جودة البيانات يجد أنها تركز على مفهوم "ملاءمة البيانات للإستخدام" وذلك من خلال إعداد البيانات الاحصائية ضمن بيئة مؤسسية بمهنية ونزاهة وحيادية بشكل وثيق الصلة بالأهداف المحددة وباحتياجات المستخدمين باستخدام منهج معياري واضح الإطار واخضاعها لإجراءات علمية وعملية واضحة ومحددة بدورية منتظمة للتأكد من موثوقيتها وواقعيتها وقابليتها للمقارنة ومراعاة الكفاءة، واتاحة البيانات للجميع بنفس الدرجة وضمن توقيت مناسب وبأسلوب يسهل الوصول والاستخدام لها بمرونة عالية. وكان من بين أهم هذه المبادئ أسس جودة البيانات التي بدأ اهتمام العالم بها منذ بداية الثمانينات من القرن الماضي، وتمثل ذلك بصدور العديد من الأدلة والمعايير الخاصة بقياس وتقييم جودة البيانات التي من أهمها المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية الصادرة عن الأمم المتحدة وإعلان الأخلاقيات المهنية المعتمدة لدى المعهد الدولي للإحصاء والإطار الشامل لجودة البيانات الذي تضمنه النظام العام لنشر البيانات الصادر عن صندوق النقد الدولي.

الأهداف

يهدف الإطار الوطني لجودة البيانات الإحصائية لتعريف المنتجين والمستخدمين للبيانات الإحصائية بمفهوم جودة البيانات الإحصائية ومحاورها وإجراءاتها الأساسية، وترسيخ مبادئ العمل الإحصائي في دولة الامارات العربية المتحدة لإنتاج بيانات إحصائية تتمتع بدرجة عالية من الجودة وتعزز ثقة المتعاملين على اختلاف مستوياتهم بالبيانات الصادرة عن النظام الإحصائي الوطني في الدولة كما يساعد هذا الإطار على إعداد آلية فعالة لمراقبة جودة الإحصاءات الرسمية وتطويرها.

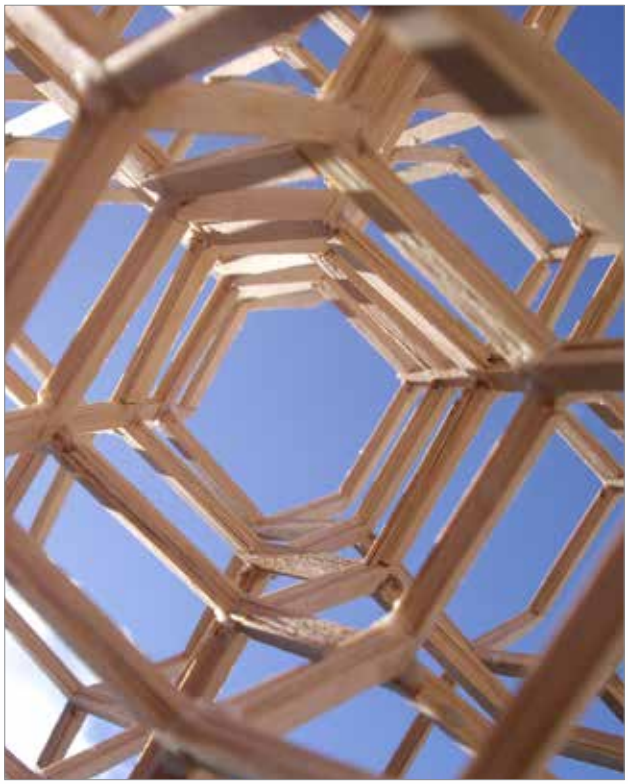

ويهدف الإطار الوطني للجودة لتحقيق الآتي:

1. توفير إطار وطني للجودة محدد ومعلن لأبعاد وعناصر ومؤشرات جودة البيانات الإحصائية على المستوى الوطني.
2. تعزيز ثقة المتعاملين المستخدمين بالبيانات الإحصائية الرسمية.
3. تضافر جهود جميع الجهات المنتجة للبيانات لتحسين المخرجات الإحصائية.
4. إدارة انتاج البيانات الإدارة الأمثل من خلال تحقيق معايير الجودة المعتمدة
5. ترسيخ تقاليد وثقافة خاصة بمعايير جودة البيانات الإحصائية
6. نشر الوعي بثقافة جودة البيانات والمعلومات.
7. توحيد إطار ومفهوم الجودة على المستوى الوطني.

النظام الإحصائي الوطني

يشمل النظام الإحصائي الوطني كافة الجهات المساهمة في إعداد الإحصاءات الرسمية وإصدارها واستخدامها فهو يشمل الجهات التالية:

1. الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء وهي محور النظام الإحصائي الوطني في الدولة وتهدف لتطوير منظومة إحصائية مبتكرة تسهم في تقديم إحصاءات ملائمة وموثوقة
2. مراكز الإحصاء المحلية وهي المسؤولة عن الإحصاءات الرسمية في كل إمارة وفقاً للقوانين والتشريعات المحلية وتعمل على تطوير انظمة إحصائية محلية متطورة ومتسقة مع النظام الإحصائي الوطني.
3. الجهات الحكومية الاتحادية والمحلية التي تقوم بإعداد إحصاءات رسمية وفقاً للمعايير الإحصائية المتفق عليها.
4. الجهات (والتي تشمل المؤسسات والهيئات والشركات) الحكومية الاتحادية والمحلية المزودة بالبيانات الأولية من السجلات الإدارية. كما يرتبط بالنظام الإحصائي ارتباطاً وثيقاً فئات أخرى نظراً لدورها في إعداد الإحصاءات الرسمية واستخداماتها وهي على النحو التالية:

وحدات الدراسة المدلية بالبيانات الأولية التي تستخدم في إعداد الإحصاءات مثل الأسر والأفراد والمنشآت الاقتصادية، من خلال استمارات إحصائية يتم تصميمها لغرض جمع البيانات الإحصائية من هذه الوحدات. وتكمن أهمية هذه الفئة في أنها المصدر الأساسي للبيانات التي ترتكز عليها الإحصاءات الرسمية مما يتطلب إجراءات للحصول على بيانات دقيقة منها وتعمل الهيئة الاتحادية للتنافسية والاحصاء ومراكز الإحصاء المحلية على توفير الأطر المناسبة لوحدات الدارسة والتي يتم بناؤها عبر استخدام الطرق العلمية والمنهجيات الدولية.

5. مستخدمي الإحصاءات الرسمية بمختلف اهتماماتهم سواءً كانوا متخذي القرارات وواضعوا الخطط والسياسات في مختلف المجالات الاقتصادية والسكانية والاجتماعية والزراعية والبيئية وغيرها. كما تشمل هذه الفئة الأكاديميين والباحثين والدارسين وأفراد المجتمع المحلي والإقليمي والدولي المهتمين بالإحصاءات الرسمية لدولة الامارات العربية المتحدة.

إن تحديد مكونات النظام الإحصائي الوطني بشكل واضح يساعد في تحديد نطاق إطار الجودة ومحاورها لا سيما محور الملاءمة ومحور إمكانية الوصول للبيانات (الإتاحة) واللذان يرتبطان ارتباطاً وثيقاً بمدى تلبية الإحصاءات لمتطلبات المستخدمين.

استخدامات الإطار

يحدد الإطار مجموعة من محاور الجودة الأساسية (معايير للجودة) التي تسعى لها الهيئة مع شركائها الاستراتيجيين من مراكز الإحصاء المحلية والجهات الحكومية المنتجة للبيانات الإحصائية الرسمية لتطبيقها على كافة المنتجات الإحصائية التي تصدر عن النظام الإحصائي في الدولة

يسهم هذا الإطار في تحديد واضح لمعايير الجودة التي تلتزم الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء على تحقيقها عند جمع البيانات ومعالجتها وإعداد الإحصاءات ونشرها للمستخدمين سواء كان مصدر هذه البيانات من التعدادات أو من المسوح الإحصائية أو من السجلات الإدارية. ومن جهة أخرى سيعمل هذا الإطار على تكوين فهم موحد للجودة الإحصائية لكافة الجهات في النظام الإحصائي مما يمكن هذه الجهات من إعداد آليات تنفيذية متسقة لمراقبة الجودة الإحصائية لبياناتها السجلية وتقييمها وتطويرها.

يمكن النظر لإطار الجودة على أنه مرجع أساسي لإدارة الجودة الإحصائية في النظام الإحصائي الوطني، فهو يحدد مفهوم جودة الإحصاءات الرسمية وأهميتها وعناصرها ومعاييرها بحيث يكون فهم مشترك بين مكونات النظام الإحصائي من مزودين للبيانات ومنتجين للإحصاءات ومستخدمين لها ويساعد في حشد الجهود لوضع إجراءات تكاملية متسقة من شأنها تعزيز وتطوير جودة الإحصاءات الرسمية الصادرة عن النظام الإحصائي في الدولة. لذا لا ينبغي النظر لهذا الإطار على أنه دليل عمل تفصيلي بإجراءات الجودة وإنما مرجعاً أساسياً يساعد الهيئة ومراكز الإحصاء المحلية والجهات الحكومية من إعداد أدلة تفصيلية بإجراءات مراقبة جودة الإحصاءات الرسمية وضبطها سواءً كان مصدر بياناتها من المسوح الميدانية أو من السجلات الإدارية، كما يساعد هذا الإطار الجهات المكونة للنظام الإحصائي من إعداد آلية لعملية تقييم الجودة ومتابعة تطويرها سواء كان تقييماً ذاتياً من قبل الجهة نفسها أو تقييماً خارجياً من قبل جهة أخرى.

مكونات إطار جودة البيانات الوطني

يتكون الإطار الوطني لجودة البيانات من العناصر التالية:

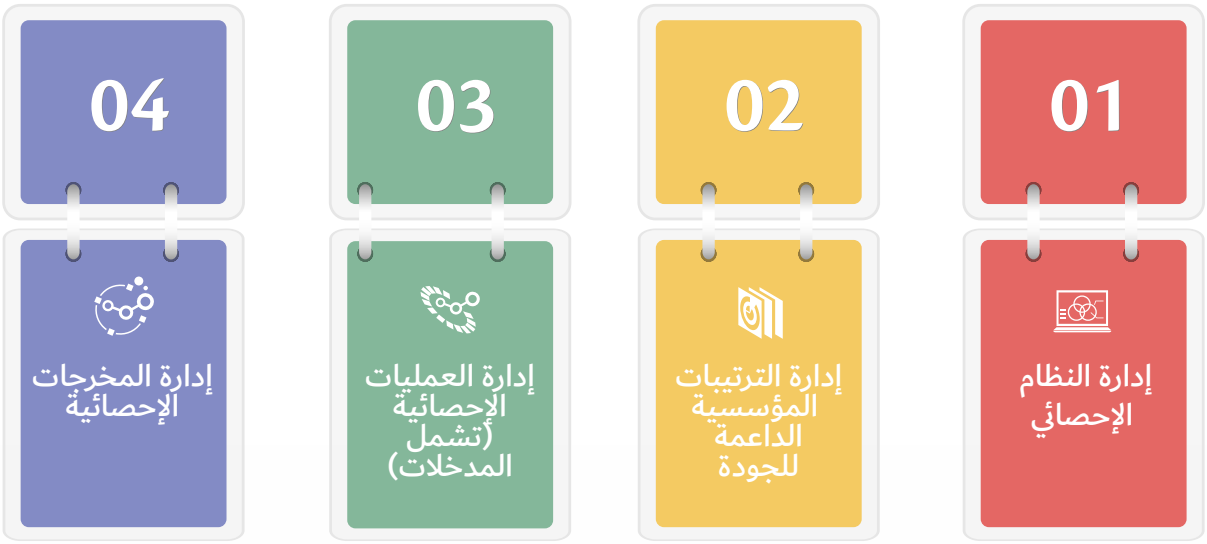

إن محاور الجودة الأساسية الواردة في هذا الإطار منبثقة من مفهوم الجودة الشاملة والتي تشمل جودة المدخلات والعمليات والمخرجات الإحصائية والتي من شأنها تلبية احتياجات المستخدمين للبيانات الإحصائية من جهة وتحقيقها للمعايير الإحصائية المعتبرة والمستندة إلى الأطر والمعايير الإحصائية المعتمدة دولياً وإقليمياً من جهة أخرى، مما يجعل هذه الإحصاءات "ملائمة للاستخدام"

فيما يلي سيتم تناول المعايير الأساسية لمكونات الإطار الوطني لجودة للنظام الإحصائي:

1 إدارة النظام الإحصائي

إن إصدار إحصاءات رسمية عالية الجودة يتطلب وجود نظام إحصائي فعال، لضمان إنتاج إحصاءات متسقة وموثوقة وغير متضاربة، وبأقل التكاليف من خلال تكامل الجهود بين كافة مكونات النظام الإحصائي، ولضمان ذلك ينبغي الأخذ بعين الاعتبار المعايير التالية:

1.1 تنسيق عمل النظام الإحصائي وحوكمته

تنسيق عمل الجهات الحكومية المكونة للنظام الإحصائي في دولة الامارات العربية المتحدة أمر ضروري للحفاظ على جودة الإحصاءات الرسمية الصادرة عن تلك الجهات وتطويرها ولضمان فعالية النظام فلا بد من توفر الآتي:

- وجود التشريعات والقوانين المؤسسية الملائمة للنظام الإحصائي.
- وجود آليات واضحة للتنسيق في إنتاج الإحصاءات الرسمية ونشرها من قبل الجهات الإحصائية، تشمل تخطيط وتنفيذ وتنسيق وتنظيم وتقييم إنتاج ونشر الإحصاءات الرسمية وضمان جودتها وتحديد المبادئ التوجيهية والمنهجية لإنتاج الإحصاءات الرسمية، وتعزيز المواءمة بين المعلومات الإحصائية وكذلك تجنب الازدواجية في العمل بين الجهات المنتجة للبيانات، بالإضافة لتعزيز آلية تبادل المعرفة بين مكونات النظام الاحصائي.
- وجود اتفاقيات ومذكرات تفاهم بين أعضاء النظام الإحصائي بهدف تنظيم العمل الإحصائي وتحديد أولوياته.
- التنسيق الدائم مع كافة الجهات الاتحادية والمحلية المنتجة للإحصاءات الرسمية في مختلف مجالات العمل الإحصائي.
- بناء الشركات والعلاقات بين النظام الاحصائي والمنظمات الدولية المعنية بالاحصاء.
- تحقيق التناسق والفعالية في النظام الإحصائي على المستوى الوطني والمحلي.
- تحسين نظم الاحصاءات الرسمية في الدولة من خلال بناء الشراكات الاستراتيجية في مجال الإحصاءات.
- وضع ترتيبات تضمن بقاء سرية المعلومات التي تم جمعها لغرض الإنتاج الإحصائي حسب القوانين الاتحادية والمحلية التي تضمن سرية البيانات.

1.2 إدارة العلاقة مع الشركاء الاستراتيجيين

من المهم إقامة علاقة مميزة ومستدامة مع كافة الشركاء الاستراتيجيين في العمل الإحصائي بما فيهم المستخدمين للبيانات، والمنتجين لها، ومعدو الإحصاءات، والجهات الحكومية الداعمة للعمل الإحصائي، والمؤسسات الإعلامية والمبحوثين خاصة من الشركات الكبرى، وذلك لضمان توفير خدمات وإحصاءات متسقة وبمهنية عالية للمتعاملين من القطاع الحكومي وشبه الحكومي والقطاع الخاص والعام والأفراد وذلك من خلال الآتي:

- يجب أن يكون هناك تحديد واضح للشركاء الاستراتيجيين في النظام الإحصائي، وتحديد واضح لدورهم وتصنيفهم حسب الأهمية وطبيعة العلاقة معهم.
- وجود آليات واضحة ومنتظمة لتحديد احتياجات الشركاء من البيانات والخدمات الإحصائية المختلفة.
- تلبية الاحتياجات حسب الأولوية وعكسها على برنامج العمل الإحصائي.
- إدارة طلبات الإحصاءات الرسمية من قبل وحدة تنظيمية متخصصة بعلاقات المتعاملين (مراكز اسعاد المتعاملين) وتسجيلها تبعاً للإجراءات المعتمدة.
- كفاية الإجراءات المتعلقة بتسهيل الحصول على البيانات السجلية للجهات الحكومية للأغراض الإحصائية.
- وجود استراتيجية لإدارة العلاقة مع الجهات الإعلامية لتحديد وتنظيم دور الإعلام في نشر البيانات والمعلومات الإحصائية لرفع كفائة انتاج البيانات وزيادة استجابة المبحوثين ومصادر البيانات.
- وجود لجنة لإدارة الحوار بين المنتجين والمستخدمين للإحصاءات لضمان توفير الإحصاءات الملائمة لهم.
- قياس رضا المتعاملين بشكل منتظم حول تلبية الإحصاءات والخدمات الإحصائية لاحتياجاتهم المطلوبة وتوقعاتهم.

1.3 إدارة المعايير الإحصائية

تسهم عملية توحيد المعايير الإحصائية للنظام الإحصائي في تعزيز دور الإحصاءات وزيادة اتساقها وفعاليتها وقابليتها للمقارنة داخل الدولة وعالمياً لذا ينبغي السعي دائماً لاستخدام معايير إحصائية موحدة بين مكونات النظام الإحصائي وتشمل هذه المعايير المفاهيم والمصطلحات والتصانيف ومنهجيات العمل الأساسية. ويمكن أن يتم ذلك من خلال الآتي:

- إعداد قائمة المعايير المعتمدة في النظام الإحصائي بما يتسق مع المعايير الدولية وحاجة النظام الاحصائي الوطني وبالتعاون والتنسيق مع الشركاء الاستراتيجيين.
- العمل مع الشركاء لمراجعة المعايير الإحصائية وتطويرها وتطبيقها.
- وجود آليات لإدارة التعديلات في المعايير الإحصائية المعتمدة للنظام الإحصائي.
- إتاحة المعايير الإحصائية لكافة المستخدمين مع آليات واضحة لكيفية التطبيق.

- ضمان تطبيق المعايير والاحصائية المعتمدة في النظام الاحصائي.
- ضمان استخدام التصنيفات المعتمدة في النظام الاحصائي الوطني والعمل على توحيدها على الصعيد المحلي والوطني.
- بناء وتعزيز القدرات الإحصائية للجهات في النظام الإحصائي في مجال تطبيق المعايير الإحصائية ومنهجيات العمل السليمة والمعتمدة.
- مراقبة مستوى تطبيق المعايير الإحصائية المعتمدة.
- إنشاء فريق وطني أو لجنة وطنية أوحدة تنظيمية للمعايير والمنهجيات تختص بتحديد منهجيات ومعايير وآليات العمل الإحصائي في الجهات الإحصائية في النظام الاحصائي الوطني.
- إعداد وإتاحة أدلة العمل الإحصائي التي تحتوي على المنهجيات والمعايير والتصانيف والمفاهيم الإحصائية لضمان الاتساق في عملية إعداد الإحصاءات الرسمية.
- إدارة المعرفة وضمان نقلها لجميع العاملين في النظام الاحصائي.
- وضع اليات وبرامج لزيادة الوعي الاحصائي.
- إعداد أدلة الجودة وضمان الالتزام بها من قبل مكونات النظام الإحصائي ومراقبة تطبيق المعايير الواردة فيها.

2 إدارة الترتيبات المؤسسية الداعمة للجودة

ينبغي أن يتوفر في الجهة الإحصائية متطلبات وعوامل التمكين لإنجاز العمل الإحصائي وإنتاج الإحصاءات الرسمية والبيانات الإحصائية بمهنية واقتدار، ويشمل ذلك كافة الترتيبات المؤسسية والتشريعية والمالية والبشرية والتكنولوجية وغيرها الضامنة لتنفيذ العمل الإحصائي بكفاءة، ولضمان ذلك ينبغي الأخذ بعين الاعتبار المعايير التالية:

2.1 الاستقلالية المهنية والموضوعية

تعرف الاستقالية المهنية على أنها عملية إعداد ونشر البيانات الإحصائية بدون ممارسة أية ضغوط على شكل النتائج أو إختيار الوسائل والمنهجيات الإحصائية. حيث تسعى كافة الأجهزة الإحصائية إلى ضمان الاستقالية المهنية للوصول إلى أعلى درجة ثقة ممكنة لمستخدميها على اختلاف مستوياتهم وشرائحهم بالإحصاءات الرسمية الصادرة عنها، لذا ينبغي إعداد الإحصاءات الرسمية وتطويرها ونشرها بمهنية وبموضوعية واستقلالية عن أية ضغوطات أو تأثيرات خارجية وبشفافية في التعامل العادل مع جميع المستخدمين ويمكن أن يتحقق ذلك من خلال الآتي:

- وجود قانون أو تشريع يخول الجهة المنتجة للإحصاءات الرسمية بإعداد الإحصاءات وتطويرها ونشرها بصورة مهنية، ومستقلة عن أي ضغوطات وممارستها عملياً.
- امتلاك الجهات المصدرة للإحصاءات الرسمية مسؤولية اتخاذ القرار بشأن السياسات والأساليب الإحصائية والمعايير والإجراءات الفنية في إعداد الإحصاءات الرسمية وإنتاجها وعلى أساس من التجرد والحيادية.
- تلزم الجهة المنتجة للإحصاءات الرسمية بالإعتبارات الإحصائية العلمية ومبادئ الممارسات الإحصائية الدولية والوطنية.
- أن يتم اختيار مصادر البيانات والمنهجيات والإجراءات بطريقة مهنية.
- تجميع الإحصاءات والبيانات الإحصائية على أساس موضوعي تحددها الاعتبارات الإحصائية.
- إتاحة المنهجيات الإحصائية والمعايير المستخدمة في جمع البيانات وتجهيزها وإعداد الإحصاءات لكافة المستخدمين، وفي حال إجراء أية تعديلات يتم إبلاغ المستخدمين عنها.
- وضوح الإحصاءات المنشورة للمستخدمين.
- توفر سياسة واضحة لنشر البيانات الإحصائية، وتوفر تقويم لنشر البيانات الإحصائية للجمهور والالتزام به.
- تحتفظ الهيئة بحق الرد على أي سوء استخدام للإحصاءات أو تفسير لها.
- الالتزام التام بمبادئ وأخلاقيات البحث العلمي والعمل الإحصائي.

2.2 ضمان الشفافية

إن ضمان وتحقيق الشفافية يتحقق من خلال الآتي:

- التفسير السليم والدقيق للبيانات وفقا للمعايير المعتمدة.
- عرض ونشر واتاحة كافة المعلومات المتعلقة بمصادر البيانات.
- عرض ونشر واتاحة كافة الأساليب والإجراءات الإحصائية المستخدمة في العملية الإحصائية.
- الإعلان عن التغيير والتحديث في منهجيات العمل الإحصائي قبل الإعلان عن نتائج الإحصاءات المعتمدة على المنهجيات الجديدة.
- توفير المنهجيات المطبقة والمعتمدة لمختلف مستخدمي البيانات.
- توفير واتاحة البيانات الوصفية لكافة البيانات والمؤشرات الإحصائية.
- الإعلان عن مواعيد وتوقيت النشرات الإحصائية الرئيسية من خلال إصدار رزنامة نشر لجميع البيانات ونشرها في الوقت المناسب.
- التشاور مع المستخدمين بانتظام على دورية الإصدارات.
- يتم بانتظام رصد الالتزام بالمواعيد لكل الإصدارات وتقييمه.

2.3 ضمان سرية البيانات

ينبغي ضمان سرية البيانات التي يتم الإدلاء بها من قبل من المبحوثين (الأسر، المنشآت، البيانات السجلية، أخرى) واستخدمها لأغراض إحصائية فقط، ويمكن أن يتحقق ذلك من خلال الآتي:

- وجود قانون أو تشريع ينص على حماية سرية البيانات الشخصية وضمان خصوصية المبحوثين، وإعداد الأنظمة والإجراءات التي تضمن تطبيقه بفعالية.
- وجود قواعد ولوائح تنظيمية لأمن المعلومات لحماية سرية البيانات قد تتضمن توقيع جزاءات على العاملين الذين يفصحون عن البيانات السرية للأفراد أو المؤسسات وغيرها.
- توفير سياسة وإجراءات لمنع الإفصاح عن البيانات السرية.
- توفير الموارد المادية والتقنية والإدارية لحماية أمن البيانات الإحصائية.
- حفظ البيانات الإفرادية بصورة آمنة وعدم السماح بالاطلاع على البيانات الفردية إلا من قبل العاملين الذين يحتاجون تلك المعلومات لأداء مهامهم الإحصائية.
- العمل على توعية جميع الأفراد العاملين في إنتاج الإحصاءات الرسمية مسبقا بأهمية المحافظة على سرية البيانات وكذلك تعريفهم بالعقوبات التي تترتب على إفشائهم لتلك البيانات.

- الإعلان الدائم والمستمر للمبحوثين بالمحافظة على خصوصية وسرية البيانات الإفرادية.

2.4 ضمان الالتزام بالجودة

ينبغي الالتزام بمعايير الجودة عند إعداد الإحصاءات ونشرها، وتحديد نقاط القوة وفرص التحسين بشكل دوري ومنتظم لتطوير جودة العمليات والمخرجات الإحصائية، ويمكن أن يتحقق ذلك من خلال الآتي:

- وجود نصوص واضحة بالتزام الجهة المنتجة للبيانات الإحصائية بتوفير بيانات إحصائية ذات جودة عالية.
- وجود أدلة متخصصة بمعايير وإجراءات الجودة الإحصائية تحدد نطاق الجودة وكيفية تطبيقها في الجهة.
- اتخاذ الإجراءات اللازمة لتخطيط ومراقبة جودة العمليات الإحصائية من خلال أشخاص محددين أو وحدة تنظيمية متخصصة للقيام بذلك.
- مراقبة جودة المنتجات الإحصائية بشكل منتظم وتقيمها والإبلاغ عنها وفقاً لمعايير جودة الإحصاءات.
- وجود نماذج لمراقبة ورصد الجودة في جميع مراحل الإنتاج.
- تعريف بالمبادئ التوجيهية بشأن كيفية إدارة الجودة في عملية الإنتاج الإحصائي، وتشمل:
  - وصف لعملية الإنتاج الإحصائي وتوثيق كل مراحلها.
  - وصف لطرق مراقبة الجودة في كل مرحلة من مراحل عملية الإنتاج الإحصائي.
- وضع بنية تحتية وآليات لتوثيق المنتج الإحصائي وجودته.
- توفير دورات تدريبية منتظمة للموظفين لتوعيتهم عن قيمة جودة البيانات ودعم خطة ضمان الجودة.
- وضع إجراءات لمراقبة جودة المنتج الإحصائي.
- تحليل نتائج تقارير الجودة بشكل منتظم ويتم إبلاغ الإدارة العليا للبت في تحسين الإجراءات.
- وضع إجراءات مناسبة لتحسين جودة المنتج الإحصائي بناء على تقارير الجودة.
- تنفيذ مسوحات رضا المستخدمين بانتظام وإدراج نتائجها في خطة العمل لتحسين جودة البيانات.
- الاستفادة من خبراء خارجيين لمراجعة بعض المنتجات الإحصائية الرئيسية.

2.5 ملاءمة الموارد وكفايتها

ينبغي توفر الموارد البشرية والمالية والتقنية اللازمة لإدارة العمليات الإحصائية بمهنية واقتدار بغية إنتاج إحصاءات عالية الجودة، ويمكن أن يتحقق ذلك من خلال الآتي:

- ملاءمة وكفاية الموارد البشرية والمالية لتلبية الاحتياجات الإحصائية الحالية وتنفيذ برنامج المسوح الإحصائية.
- ملاءمة مؤهلات العاملين في تنفيذ العمل الإحصائي وتطوير الكفاءات بشكل مستمر وحسب الحاجة.
- إدارة الموارد البشرية بفعالية وقياس أثر ذلك على مستوى الإنتاجية (الإدارة المبنية على النتائج).
- ملاءمة وكفاية الموارد التكنولوجية من برامج وأجهزة لدعم العمليات الإحصائية والاحتياجات الإحصائية.
- تطبيق مبدأ إدارة المشاريع عند تنفيذ العمليات الإحصائية.
- التأكد من تطبيق مخطط العمليات بما يضمن الاستغلال الأمثل للموارد.
- التحول الإلكتروني لجميع العمليات والبرامج والمخرجات والتوثيق لجميع مراحل انتاج البيانات.

3 إدارة العمليات الإحصائية

إن ما يعزز مصداقية الرقم الإحصائي وجودته هو كفاءة العمليات الإحصائية اللازمة لإنتاج الإحصاءات، سواء كانت في مرحلة التخطيط للمسح ومرحلة جمع البيانات ومرحلة معالجة البيانات وتحليلها ومرحلة نشر البيانات ويجب ان تكون إدارة العمليات بمهنية واحتراف والتي تشمل:

العمليات الرئيسة

إدارة الجودة (تقييم جودة البيانات وآلية المراقبة)
إدارة البيانات الوصفية
إدارة قواعد البيانات
ادراة العمليات الإحصائية
إدارة المعرفة
إدارة المنهجيات الإحصائية
إدارة البرامج الإحصائية
إدارة المصادر
إدارة خدمة العملاء

العمليات الداعمة

إدارة الموارد، الإدارة المالية، إدارة المشاريع، إدارة الإطار القانوني، إدارة الإطار التنظيمي، التخطيط الاستراتيجي

ومما يساعد على تطبيق إجراءات ومعايير الجودة هو وجود نموذج معياري قياسي لعملية جمع البيانات ومعالجتها وتحليلها ونشرها يتم من خلاله صياغة إجراءات العملية الإحصائية وينبغي أن تؤدى هذه العمليات بكفاءة بحيث تراعي جودة المخرجات وكلفتها ووقتيتها والعبء الناتج عنها ولضمان ذلك ينبغي الأخذ بعين الاعتبار المعايير التالية:

3.1 وضوح المنهجيات وسلامتها

ويقصد بذلك التحقق من أن المنهجية المستخدمة في تنفيذ العملية الاحصائية منهجية سليمة تشمل الطرق والاساليب والتصانيف والتعاريف والاجراءات العملية المتعارف عليها فنيا وعلميا لتحقيق اهداف تلك العملية والمتمثلة في توفير البيانات الدقيقة اللازمة لتفسير الظاهرة او معالجة المشكلة موضوع الدراسة.
لذا ينبغي إعداد الإحصاءات وفقاً لمنهجيات وإجراءات إحصائية مناسبة تتوافق مع الاعتبارات العلمية والمعايير الدولية وأفضل الممارسات وبما يتناسب مع الوضع الوطني والمحلي ويمكن أن يتحقق ذلك من خلال الآتي:

- توافق إطار العمل الإحصائي المنهجي مع المعايير والمبادئ الدولية والممارسات الفضلى.
- إعداد وثيقة موحدة للإطار المنهجي وإجراءات تنفيذ العمليات الإحصائية ومراجعتها بشكل دوري.
- وجود الإجراءات الكافية لضمان تطبيق المنهجيات والمعايير والتصانيف والمفاهيم الإحصائية المعتمدة والموحدة.
- وجود إجراءات مناسبة لقياس مدى تطبيق المنهجيات والمعايير والتصانيف والمفاهيم الإحصائية المعتمدة والموحدة.
- توثيق كافة إجراءات العمل بمختلف مراحلها بشكل ملائم ويمكن الوصول إليها بسهولة.
- تصميم بيانات السجلات الإدارية لجعلها مناسبة للأغراض الإحصائية.

3.2 فعالية تكلفة البرنامج الإحصائي

ينبغي استخدام الموارد المختلفة بفعالية بحيث يتم بتكلفة معقولة، وينبغي اتخاذ الإجراءات والاساليب الادارية والتنظيمية والفنية الفعالة التي تمكن من الاستخدام الامثل للموارد المختلفة لتحقيق أعلى مردود من البيانات وإنتاج المؤشرات الإحصائية وفقاً للأهداف المحددة مسبقاً بدرجة عالية من الجودة وبأقل تكلفة ممكنة، ويمكن أن يتحقق ذلك من خلال الآتي:

- وجود وثائق داعمة لتحقيق فعالية تكلفة البرنامج الإحصائي.
- وجود إجراءات لقياس مستوى الفعالية في إنتاج المؤشرات الإحصائية.
- استخدام الأساليب الإحصائية والإجراءات المناسبة التي تأخذ بعين الاعتبار خفض الكلفة.
- استخدام السجلات الإدارية في عملية إعداد المؤشرات الإحصائية كلما كان ذلك ممكناً.

3.3 خفض عبء الاستجابة

من المعلوم أن الأفراد والأسر أوالمؤسسات هم المصدر الرئيسي للبيانات التي تستند إليها الإحصاءات والمؤشرات الإحصائية، فمن المهم ولضمان الحصول على بيانات ومعلومات ذات جودة منهم، في المقابل ينبغي تحقيق التوازن بين تلبية احتياجات المستخدم من الإحصاءات من جهة ومستوى الكلفة وعبئ الاستجابة الذي يقع على كاهل المدلين بالبيانات من جهة أخرى، ويمكن أن يتحقق ذلك من خلال الآتي:

- وجود دليل بمبادئ وتوجيهات حول كيفية إدارة العلاقة مع المبحوثين وكيفية العناية بهم وبيان دورهم الحيوي في إعداد إحصاءات ذات جودة تأتي عليهم بالنفع.
- استخدام المصادر الإدارية كلما كان ذلك ممكنا لتجنب تكرار طلبات الحصول على المعلومات.
- تعزيز التدابير الخاصة بآليات جمع البيانات لربط مصادر البيانات كلما أمكن، من أجل الحد من العبء على المبحوثين.
- تنفيذ دراسة عبء الاستجابة لفهم مستوى العبء الملقى على عاتق المستجيبين وكيفية خفض هذا العبء.
- تصميم الاستمارة وصياغة الأسئلة بطريقة تضمن تخفيف عبء الإجابة عليها.
- استخدام الوسائل الالكترونية المناسبة وتطويع التقنيات الحديثة المستخدمة في العمل الإحصائي التي من شأنها التخفيف من الأعباء على المستجيبين.

4 إدارة جودة المخرجات الإحصائية

ينبغي أن تلبي المخرجات الإحصائية متطلبات وحاجات المستخدمين الحاليين والمحتملين كما ينبغي أن تعد هذه المخرجات وفق المعايير والمنهجيات الإحصائية المعتبرة والمعتمدة ولضمان ذلك ينبغي ضمان تطبيق معايير الجودة الاحصائية (محاور الجودة) التالية:

4.1 ضمان الملاءمة

ينبغي إنتاج إحصاءات تلبي احتياجات المستخدمين الحاليين والمحتملين، وأن تكون المفاهيم والتصانيف والإحصائية تفي باحتياجات المستخدمين ومتطلباتهم ويمكن أن يتحقق ذلك من خلال الآتي:

- تحديد المستخدمين الحاليين والمحتملين وتحديد أولياتهم وطبيعة احتياجاتهم للإحصاءات.
- وجود إجراءات محددة لمشاورة المستخدمين حول احتياجاتهم وتتضمن الإجراءات الاستجابة للطلبات الطارئة وذات الأولوية.
- وجود إجراءات لمراقبة مدى تلبية الإحصاءات التي يتم إصدارها لاحتياجات المستخدمين.
- قياس دوري ومنتظم لرأي مستخدمي الإحصاءات وقياس مدى رضا المستخدمين لمدى ملاءمة الإحصاءات المنتجة.
- تقديم المساعدة للمستخدمين بصفة عاجله وعلى أساس من المعرفة الواسعة والاعلان عن المسؤول المختص بكل مجال.

4.2 ضمان الدقة والموثوقية

ينبغي إعداد ونشر إحصاءات دقيقة وموثوقة تكون قادرة على وصف الظواهر المختلفة بشكل صحيح بحيث تكون الإحصاءات المحسوبة قريبة مع القيمة الحقيقية لهذه الظاهرة، ويتم تقدير الدقة من خلال بعض القياسات المتعلقة بأخطاء المعاينة مثل الخطأ المعياري والخطأ النسبي وأثر التصميم وأخطاء غير المعاينة مثل أخطاء القياس والأخطاء المتعلقة بجمع البيانات ونقص البيانات وعدم الاستجابة وغيرها ويمكن أن يتحقق ذلك من خلال الآتي:

- وجود منهجيات وإجراءات سليمة ومنتظمة لتدقيق وفحص البيانات المصدرية والنتائج الوسيطة والمخرجات الإحصائية.
- تطبيق الجهة لمعايير وإجراءات فحص دقة البيانات بشكل دوري ومنتظم.
- وجود أدلة وإجراءات ومعايير لتقييم دقة البيانات والإحصاءات.
- وجود آلية تتضمن عمليات فحص وتدقيق البيانات، ووجود آليات متابعة الأخطاء وكيفية معالجتها وتطبيقها بشكل منتظم.
- استخراج مؤشرات الجودة الخاصة بقياس دقة البيانات والتي تشمل أخطاء المعاينة وأخطاء غير المعاينة.
- توثيق نتائج الفحص والتدقيق والتقييم للبيانات ومناقشتها بهدف تحسين وتطوير مستوى دقة البيانات، وتحديد مدى تأثيرها على مستوى جودة المؤشرات الإحصائية.

4.3 ضمان الاتساق والترابط والقابلية للمقارنة

ينبغي إعداد وإصدار إحصاءات متسقة فيما بينها ومتسقة عبر الزمن ويمكن المقارنة بينها من خلال استخدام معايير ومفاهيم وتصانيف موحدة بحيث تكون قابلة للتجميع وللمقارنة، ويعتبر الاتساق والترابط المنطقي أحد أهم معايير الجودة النوعية في البيانات الاحصائية، وتمكن من مقارنة وربط قواعد البيانات ويمكن أن يتحقق ذلك من خلال الآتي:

- تجميع الإحصاءات استناداً إلى معايير محددة من حيث النطاق، والتعاريف والوحدات والتصنيفات في المسوح الإحصائية.
- توحيد كافة المعايير والتصانيف والمفاهيم والتعاريف المستخدمة وإتاحتها بحيث يمكن الوصول إليها بسهولة ويسر لضمان إعداد الإحصاءات وفق معايير موحدة.
- وجود منهجيات وإجراءات كافية للتحقق من اتساق البيانات الإحصاءات من خلال فحص مطابقة المتغيرات والمؤشرات والجداول المنتجة ضمن الجهة نفسها.
- عمل دراسة مقارنة بين المفاهيم والتصنيفات والمعايير المستخدمة في الجهات الحكومية ومراكز الإحصاء المحلية وتلك المستخدمة في الهيئة.
- وجود وثيقة تبين مدى الاختلاف في التغطية والمفاهيم والتصانيف الإحصائية المستخدمة وتلك المطبقة عالمياً مع وجود آليات لمعالجة هذه الفروقات سعياً لتحقيق تطابق مناسب في المفاهيم والتصانيف المستخدمة.
- إجراء مقارنات ومطابقات ثنائية للإحصاءات المنتجة مع إحصاءات مناظرة من مصادر أخرى، كما يمكن مقارنتها مع إحصاءات لمناطق جغرافية ودول أخرى.
- إبلاغ مستخدمي البيانات في حال إجراء أية تعديلات أو تحديثات على الإحصاءات المنشورة مسبقاً.

4.4 ضمان الإتاحة وإمكانية الوصول والوضوح

ينبغي إتاحة الإحصاءات والبيانات الوصفية للمستخدمين بشكل ملائم يمكنهم من الوصول إليها بيسر وسهولة ويمكن فهمها بشكل جيد، وبما يضمن تحقيقها لأكبر قدر ممكن من الفائدة المرجوة وبأقل كلفة ووقت، ويمكن أن يتحقق ذلك من خلال الآتي:

- وجود سياسة وإجراءات محددة لنشر الإحصاءات وإتاحتها للمستخدمين وبمختلف الطرق الملائمة لاحتياجاتهم المختلفة.
- توثيق البيانات الوصفية وفقا لمعايير نظم البيانات الوصفية المعتمدة بحيث يتم فيها الربط بين الإحصاءات والمؤشرات وبياناتها الوصفية.
- عرض الإحصائيات مع بياناتها الوصفية بطريقة تضمن التفسير السليم للإحصاءات وإجراء المقارنات الصحيحة.
- إتاحة البيانات الوصفية اللازمة لضمان وضوح الإحصاءات المنتجة لكافة المستخدمين.
- استخدام التكنولوجيا الحديثة لنشر الإحصاءات لخدمة أكبر عدد من المستخدمين وإتاحة المجال للمستخدم من استخراج الجداول الملائمة لاحتياجاته.
- تسهيل التواصل مع مستخدمي البيانات وتعريفهم بتفاصيل البيانات المتوفرة من حيث فائدتها ودوريتها وحداثتها، مع السعي لاستطلاع رأيهم وأخذ مقترحاتهم.
- إطلاع المستخدمين على جودة المخرجات الإحصائية وفقاً لمعايير الجودة المعتمدة.
- تنوع وسائل الإعلام والإتصال المستخدمة في النشر لضمان سهولة الاطلاع على البيانات لمختلف المستخدمين.

4.5 ضمان الحداثة والوقتية

ينبغي أن يتم إعداد الإحصاءات وإصدارها بوقتية مناسبة ودون تأخير، لضمان حداثة البيانات التي يتم إتاحتها للمستخدمين، والالتزام بإتاحة البيانات بدورية مناسبة وفقاً للجدول الزمني المتفق عليه مسبقاً مع المستخدمين، وتعني حداثة البيانات بالمدة الزمنية بين الفترة المرجعية للمؤشر وتاريخ نشره. ويمكن أن يتحقق ذلك من خلال الآتي:

- تحديد توقيتات زمنية مناسبة لإتاحة الإحصاءات، بما يتوافق مع المعايير الإحصائية الدولية مثل النظام العام لنشر البيانات المعيار الخاص بنشر البيانات وغيرها وبما يلبي احتياجات المستخدمين.
- إعداد جدول زمني متفق عليه مع المستخدمين للبيانات يوضح تواريخ إتاحة البيانات، مع وجود آلية متابعة مستمرة لضمان توفير البيانات في التوقيتات الزمنية المتفق عليها.
- إطلاع المستخدمين عن أية تأخيرات محتملة لتزويدهم بالبيانات مع توضيح السبب والتواريخ الجديدة لتوفير البيانات، على ألا يتجاوز مواعيد حرجة ومهمة لنشر إحصاءات رسمية مطلوبة لمتخذ القرار في الإمارة/ الدولة.
- توفير قياسات لمستوى حداثة البيانات التي يتم تزويدها للمستخدمين ومدى الالتزام بتوفير البيانات ضمن التوقيتات المحددة مسبقاً.
- نشر الرزنامة الإحصائية مسبقاً وتعميمها على المستخدمين.

المراجع

1. صندوق النقد الدولي، إدارة الإحصاءات، 2003، "إطار تقييم جودة البيانات لأغراض إحصاءات الحسابات القومية، " واشنطن.
2. المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية، 2010 " دليل النظام الإحصائي الأوروبي لتقارير الجودة، "هلسنكي
3. صندوق النقد الدولي، إدارة الإحصاءات، 2002، "مرصد إلى النظام العام لنشر البيانات «، واشنطن
4. الأمم المتحدة، 1994، المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية، نيويورك.
5. الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء، 2015 "دليل استخدام النموذج العملي العام للاعمال الإحصائية " أبوظبي
6. مركز الإحصاء -أبوظبي، 2004 "دليل معايير وإجراءات الجودة الإحصائية للسجلات الإدارية الصادر" أبوظبي
7. مركز الإحصاء-أبوظبي، 2015، " سياسة الجودة"، أبوظبي
8. مركز الإحصاء-أبوظبي، 2015، "ميثاق التعاون والخدمة والشفافية"، أبوظبي
9. مركز دبي للإحصاء، 2016 ميثاق جودة البيانات الإحصائية
10. مسودة إطار ضمان جودة البيانات الإحصائية المركز الاحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

يمكن الحصول على نسخة من الإطار عبر بوابة المنهجيات والجودة الإحصائية
http://methods.fcsa.gov.ae/Forms/Home/Home.aspx

فريق العمل

الهيئة الاتحادية للتنافسية والاحصاء

زيد رقيب القاضي
خبير إحصائي

موزة سالم
باحث إحصائي

فخرية إبراهيم
محلل إحصائي مساعد

مركز الإحصاء ابوظبي

ميثاء محمد الجنيبي
مدير إدارة المنهجية والتحليل وضبط الجودة بالانابة

مأمون كساب
محلل إحصائي رئيسي

نورة المحرزي
محلل المسوح وضبط الجودة

مركز دبي للإحصاء

د. إبراهيم عبد الرحمن علي
مستشار إحصائي

دائرة الإحصاء والتنمية المجتمعية الشارقة

عبد الله محمد الكديد
مدير إدارة الابتكار والتطوير

مركز عجمان للإحصاء و التنافسية

ميس رياض
إحصائي فني

مركز رأس الخيمة للإحصاء والدراسات

فاطمة الطنيجي
مدير قسم التحليل الإحصائي

أدهم مكي
خبير نظم المعلومات الجغرافية

هيفاء محمد
مدير قسم الدراسات الإقتصادية

مركز الفجيرة للإحصاء

علي الفاضل حسن
مسؤول الإحصاءات السكانية والإجتماعية

عامر علي العمري
مسؤول الإحصاءات الاقتصادية